الى كوسنزا في كلبريا . وشعروا بها ايضاً في سرميليا ونابلي . وشعرت بها آلات الرصد في اماكن شتى حتى في غربي استراليا ودوّنت آلة الرصد في مرصد ميلنو بكلبريا ٣٨ هزّة قبلما تخرّبت . وتوالت الزلازل بعد ذلك في ايطاليا وغيرها ولا تزال تتوالى وثار بركان ستمبولي في الثالث من يناير

وكان عدد سكان مسينا قبل الزلزلة نحو ١٥٠ الفاً وعدد سكان رجيو ٤٤ الفاً والمظنون انهُ قُتل اكثر سكانهما وسكان القرى المجاورة لها . ولذلك قدّر المقدرون عدد القتلى باكثر من مئة الف نفس وزادهُ بعضهم حتى ابلغهُ مئتي الف ولا نعلم الحقيقة حتى الآن

ثمار الدستور

لقد كان من اول ثمار الدستور العثماني الجواب الذي ردّ بهِ مجلس المبعوثان على النطق السلطاني فأيّد بهِ حقوق الامّة العثمانية واستعدادها لتولي شؤونها مثل غيرها من الامم الدستوريّة . وها نحن موردون بعض ما جاء فيهِ نقلاً عن ترجمتهِ في المقطم

"ان والدكم وضع بقربان الكلمة السلطاني بعض اساسات شرعية مهمّة تأميناً للحقوق الشخصيّة وتأييداً للمساواة بين جميع المذاهب والعناصر المختلفة فنال بها الدولة العثمانية حياة جديدة مطابقة لما يقتضيهِ العصر

ولما كان من اللازم ضمان الحقوق الشخصيّة وتقويتها على وجه امتن واثبت واشمل وكان من الواجب لذلك ابدال شكل الحكومة السابق وقبول الاصول الدستورية المبنية على مبدإ كون الحكم للامّة اصدرتم حين جلوسكم امراً بوضع القانون الاساسي ونشره وفتح مجلس المبعوثان اتباعاً لذلك اللزوم والوجوب وتوفيقاً لرغائب اعيان الامّة الذين كانوا في ذلك الزمان خلاصة الرأي العام

ولا يخفى ان طريق المشاورة والدستور هو اصلٌ في الحكومة وان صوَر الحكومة المثانية لهذا الاصل الشرعي والمغايرة لشكل الدستور المعروف منكرة في كل زمان لانها عبارة عن تغلّب القوة على الحق والظلم على العدل . ولقد عرفتم جلالتكم وصرّحتم في امركم السلطاني بظهور كفاءة الامّة وليتعدادها في ذلك الزمان وبأن القانون الاساسي قد وضع على وجه مطابق لتلك الكفاءة وذلك الاستعداد

غير ان ما احدثهُ بعض رجال الحكومة من المشاكل جعل مستقبل سعادة امة عظيمة

ينقلب من الشيء الى ضده فانحلّ مجلس المبعوثان على صورة غير موافقة للقانون الاساسي بوجه من الوجوه

ثم ان الذين احدثوا تلك المشاكل الوهمية وخدعوا ذاتكم السلطانية لم يكتفوا بتجاوزهم احكام القانون الاساسي الذي هو قوام حرية الامة وسعادتها بل ادعوا ان الامة غير متحدة رأياً وطلبوا تأخير العمل بالقانون المذكور مستفيدين بمدارك الامة

ونحمد الله على ان جلالتكم تحققتم في هذه النوبة الخطر الجسيم الذي لم يعد يخفى الاّ على عيون رؤساء الحكومة وفرائم السعادة العظمى التي ستنعم بها الدولة والمملكة في الحاضر والمستقبل من تحقيق الآمال العمومية فاصدرتم امركم السلطاني بتجديد انتخاب المبعوثان ودعوتهم للاجتماع توفيقاً لاحكام القانون الاساسي .... ولو ان جلالتكم على التدارك سعيتم في ماضي الزمن للتغلب على تمويهات اصحاب الاغراض لحلّ العمران في هذه الثلاثين سنة محل الخراب والتقدم محل التأخر في كل انطار المملكة ولما فتحت جروح كثيرة في قلوب الامة لمنفعة شرذمة قليلة استفادت وحدها من الاستبداد ولادرك الوطن رفاهيتهُ وسعادتهُ من كل وجه ولا حرزت الدولة العثمانية المنزلة التي تستحقها بين الدول "

ثم اشار المجلس الى اعلان امارة البلغار استقلالها واعلان دولة النمسا انها ضمت اليها البوسنه والهرسك وامّل ان وكلاء الدولة (اي مجلس النظار) يحلون هاتين المشكلتين بالحكمة حلاً حسناً يصدق مساعدة الدول العظيمة الواثقة بحسن نيات المجلس واميالهِ السلمية واستطرد الى مالية الدولة فقال

"وسيجتهد مجلسنا في تنظيم مالية الدولة التي هي من اول الامور الداخلية المهمة ولا يسمح البتة بان تخرج بارة واحدة من جيب الامة ولا بأن يصرف درهم من خزينة الدولة على غير ما هو مقرّر في الميزانية العثمانية وسيجعل للايرادات العمومية محافظاً صادقاً ولمصاريف الدولة مفتشاً غيوراً يقظان على انهُ وان كان الوصول الى توازن الايرادات والمصروفات عسراً جداً لما كان من الاسراف والتبذير الذين توالبا منذ اعوام طويلة تواليًا فلا سبق لهُ نظير في التاريخ المالي فنحن لا ندّخر وسعاً في التمسك بكل التدابير اللازمة

وعلى كل حال فان حصر مصروفاتنا في الوجوه الشرعية فقط سيزيد اعتبارنا ويبرهن دولنا للملأ على انها ليست دولة مسرفة بل دولة مقتصدة تدير اموالها طبقاً للقواعد المالية

ثم اننا استكمالاً لرفاهية كل ابناء المملكة من كل المذاهب والعناصر المختلفة نوجه عنايتنا الى توطيد دعائم الامن والسلام . ونشر العدل . وصيانة حقوق الجميع . وتأمين اجراء

القضاء بكمال الاستقلال . وتربية اولاد الامة تربية سياسية حرة وطنية على وتيرة واحدة في المكاتب العمومية وتكثير واصلاح المكاتب والمدارس وكل نوع من المعاهد العلمية والفنية التي ستعم في انحاء المملكة . وزيادة الطرق والسكك ووسائط النقل لايجاد منافذ جديدة خارجية وداخلية لحاصيل المملكة . وانماء الحرف والصنائع وتوسيع نطاق التجارة . وسنعتني على الخصوص بترقية الزراعة

وبما ان الامة العثمانية المحبة للصلح والسلم مضطرة ان تكون دائمًا دولة قوية لا لتتعدى على حقوق غيرها بل لتحفظ مصالحها الوطنية الشرعية وتدافع عنها فيجب اذًا ان نجتهد في تنظيم قوانا البرية والبحرية واكمالها على ما يوافق موقعنا الجغرافي لانها هي الكافلة لصيانة وطننا وحكومتنا الدستورية

وعلى هذا فاننا سندقق النظر في اللوائح والقوانين التي ستضعها الحكومة او التي يرى المجلس لزومًا لها ونجتهد في سن قوانين موافقة لحاجات الوطن ولائقة باعتبار الامة العثمانية وحسن قبولها

وعلى كل حال اننا نشكر جلالتكم على عزمكم الثابت الذي لا يتغير على ادارة مملكتنا حسب القانون الاساسي الضامن الحقيقي للتوفيق والنجاح في جميع آمالنا الجليلة

ونحن نحسب انفسنا سعداء ايضًا بان نعرض لجلالتكم ان عزم الامة العثمانية عمومًا في هذا الشأن وطيد ثابت على دعائم لا تزعزعها قوة مهما كانت عظيمة ونظهر لكم عظيم الافتخار والسرور الذي شعرنا به عند مشاهدتكم امامنا في يوم افتتاح مجلسنا الذي هو عنوان حكم الامة فدلت تلك المشاهدة دلالة صريحة على زوال الحوائل والموانع التي كانت بين الحاكم والامة

واخيرًا نقول ان قلوبنا لا تفيض الا بمحبة الامة والوطن . وان جميع ما نؤمله هو القيام باعمال خيرية للدولة وللامة ومرشدنا هو مصباح المساواة والاتحاد . وغايتنا الحق والعدل "

ولا نتذكر اننا قرأنا لمجلس من مجالس النواب كلامًا اصرح من هذا الكلام في تأييد حقوق الامة واستعدادها للاحتفاظ بها مهما تقلبت الاحوال

ومن ثمار الدستور ايضًا ان جلالة السلطان اولم وليمة فاخرة لنواب الامة في قصره حضرها اكثرهم وجلس هو في صدر المائدة والى يمينه كامل باشا الصدر الاعظم والى يساره احمد رضا بك رئيس مجلس المبعوثان . ولما انتهوا الى تناول الحلوى وقف جواد بك باش كاتب المابين وقرأ النطق السلطاني التالي

« يا حضرات النواب

زادكم الله سيجانهُ غبطة وسعادة انني في الحقيقة ممتنٌّ جدًّا هذه الليلة اذ جمعت هذه المأدبة وكلاء امتي العثمانية وتبعتي الشاهانية واعني انها جمعت كل رعيتي في هذا المساء وهذه الحادثة الميمونة حدثت لاول مرة على ما اظن في تاريخ دولتي العلية . فابارك لكم واسأل الله ان يكرر امثالها عليكم . والفضل في هذا الاجتماع السعيد لقانون دولتنا الاساسي ادامهُ الله الى الابد فانهُ النور وادام مبدأهُ الجديد بالتبجيل

تعلمون حضراتكم ان اول حارس لحقوق في السلطنة والمملكة والدولة الشوروية هو الله ثم الامة ثم مجلس المبعوثان وبناء على ذلك فان وظيفتكم مهمة ومقدسة ايضاً فسميكم وغيرتكم وتصدكم وديتكم التي لها هذه الاهمية وهذه المزية العظيمة هي مطلوبي قطعيًّا. فاحكام القانون الاساسي ضامنة لهذه الحقوق المقدسة وكافلة لها بعناية الله تعالى . وكل رجل يخالف ذلك يكون اعدى عدوّ لي واشد خصم لخليفة فيكوني سلطانًا وخليفة اؤكد لكم واؤمنكم كل التأمين فنيمنا الله تعالى في غيرتنا وسعينا الى سعادة وسلامة دولتنا وملتنا ووطننا المقدس » انتهى

وهذا النطق السلطاني من اصرح الاقوال الدالة على تأييد حقوق الامة وجري سلطانها على موجب دستورها

وقبلما انتهى الشهر عرضت دولة انشا على الدولة العلية مليونين ونصف مليون من الليرات العثمانية تعويضاً عمَّا لها في البوسنه والهرسك فقبلت الدولة العلية منها ذلك واتتمت بها امارة البلغار ولكنهم لم تعرض حتى الآن المبلغ الذي ترضى به الدولة العلية . وعرض كامل باشا على مجلس المبعوثان تصريحاً وافيًا بسياسة الوزارة الداخلية والخارجية فصادق المجلس عليهِ والفت لجنة لتنقيح القانون الاساسي حتى تصير السلطة كلها في يد مجلس المبعوثان

فاقترحت اللجنة تنقيح المادة السابعة حتى لا يصدر السلطان ارادة سنية الاَّ وتذكر فيها المادة التي بنيت عليها في القانون ويوقعها الناظر المختصة بنظارته . وتنقيح المادة السابعة والعشرين حتى يصير تعيين النظار منوطاً بالصدر الاعظم . وتنقيح المادة الثانية والاربعين حتى لا ينفض مجلس المبعوثان ومجلس الاعيان الاَّ متى انتهت المدة المعينة لاجتماعهما او اذا قرَّ قرار مجلس الوكلاء على ذلك . وتعديل المادة ٧٢ حتى يحق للاهالي ان ينتخبوا ايًّا كان من اهالي الممالك العثمانية ولو لم يكن من دائرتهم . وتعديل المادة ١١٣ تعديلاً يبطل سلطة الحضرة السلطانية في نفي انسان من الممالك المحروسة . وفي كل ذلك ما يؤيد حقوق الامة وحريَّة نوابها وجعل السلطة في يدهم